AL-SABAH
الصباح
الاقتصادية

No. 4759 | الأحد | 11 جمادى الآخرة 1445 هـ | 24 ديسمبر 2023 م | السنة السادسة عشرة

Alsabah Media www.alsabahpress.com

بعد هبوط النسبة من 22.9 % إلى 21.4 %

«الشال»: تراجع العمالة الكويتية في السوق يعاكس مستهدفات الحكومة وخططها التنموية

النفط لا يزال يتمتع بصدارة الاستهلاك لمكونات الطاقة بالاستحواذ على 31.6 في المئة من الإجمالي

أوضح تقرير "الشال" الاقتصادي الأسبوعي أنه في التقرير الربع سنوي حول إحصاءات العمل وفقاً للحالة كما في 30/06/2023 للإدارة المركزية للإحصاء، نشرت أرقاماً، إما أنها غير صحيحة، وإما أنها تحتاج إلى شرح وتفسير لأنها مخالفة لكل مستهدفات السياسات التنموية والسكانية والعمالية. فبعد استبعاد عمالة القطاع العائلي، تشير تلك الأرقام إلى أن جملة العمالة زادت في سنة واحدة – يونيو 2022 إلى يونيو 2023 – بنحو 173.1 ألف عامل، أو بنسبة 9.0 %، ترتفع إلى نحو 306.5 ألف عامل إذا ما أضيفت إليها الزيادة في عمالة القطاع العائلي لتبلغ نسبة الزيادة في سنة نحو 11.9 %.

في التفاصيل، بلغت جملة العمالة الكويتية كما في 30 يونيو 2023 نحو 447.1 ألف عامل، عمالة الإناث ضمنهم نحو 258.9 ألف عاملة، ونسبتهن إلى إجمالي العمالة الكويتية نحو 57.9 %، وذلك يعني من جانب أن الكويت أعلى دول العالم تقدم وعدالة في مساواة المرأة، ومن جانب آخر قد تقرأ على أنها سوق عمل اصطناعي وغير مستدام هدفه في التوظيف مادامت المالية العامة قادرة على استيعاب البطالة المقنعة، ومن واجب مسئولي الإحصاءات الرسمية تقديم قراءتهم لمعنى تلك الأرقام. وبلغت نسبة نمو العمالة الكويتية في سنة نحو 1.94 %، بينما بلغت نسبة نمو العمالة غير الكويتية نحو 11.1 %، أي أكثر من 5 أضعاف نمو العمالة الكويتية، ما أدى إلى هبوط نسبة العمالة الكويتية إلى الإجمالي من 22.9 % إلى 21.4 %. ذلك إن صدق، هو واقع معاكس لكل مستهدفات رؤى الحكومة وخططتها التنموية وبرامج الحكومات المتعاقبة، لأن كل انعكاساته على الأداء الاقتصادي والمالي والاجتماعي للبلد، سلبية. وإن لم يصدق، ونحن نأمل ذلك، فالبلد تحتاج إلى ثورة في صناعة احصاءاتها، فزاد النمو والتحديث اليوم في العالم، بات رقمياً، ونحن نعرف أن الإحصاءات القومية في البلد متأخرة وضعيفة.

ونسب العمالة وفقاً للجنسية إلى إجمالي العمالة هي، 24.5 % للعمالة المصرية، و23.1 % للعمالة الهندية، 21.4 % للعمالة الكويتية، ونسبة الأخيرة مذكورة في جدول آخر في نفس التقرير، 21.7 %، وتلك النسب بعد استثناء القطاع العائلي. تتغير تلك النسب إلى 30.2 % للعمالة الهندية، و16.8 % للعمالة المصرية، و15.5 % للعمالة الكويتية بعد إضافة عمالة القطاع العائلي. ونرجو ألا يفهم ذلك على أنه موقف من العمالة الوافدة، فطلب الرزق أمر مشروع وإنساني، ما نقصده هنا هو أن يكون هناك ربط ما بين مستهدفات البلد للتنمية وكفاءة العمالة وعددها، ذلك ما لا نجد له تفسير من خلال الأرقام المذكورة، ونأمل في أن تتولى جهات رسمية تفسيره.

بعض إحصاءات الطاقة 2022

يشير عدد 2023 المعنون تقرير الطاقة العالمي والصادر عن "شركة بريتيش بتروليوم BP" والمنشور على موقع الشركة الالكتروني، إلى أن معدل استهلاك الطاقة العالمي في عام 2022 قد ارتفع بنحو 1.1 %. ومعظم معدلات النمو في استهلاك الطاقة في العالم قد ارتفعت في عام 2022 مقارنة بمستوى عام 2021، إذ ارتفعت بنحو 13.0+ % للطاقة المتجددة، 3.1+ % للنفط، 0.7+ % للطاقة المائية و0.6+ % للفحم، بينما انخفضت بنحو 3.1– % للغاز الطبيعي وبنحو 4.8– % للطاقة الذرية.

وأنتجت منطقة الشرق الأوسط في عام 2022 ما نسبته 32.8 % أي نحو 30.743 مليون برميل يومياً من حجم الإنتاج النفطي العالمي، الذي بلغ نحو 93.848 مليون برميل يومياً. وكان نصيب السعودية من الانتاج نحو 12.9 %، العراق 4.8 %، الإمارات 4.3 %، إيران 4.1 % والكويت 3.2 %. وأنتجت أمريكا الشمالية ما نسبته 26.9 % من حجم الإنتاج النفطي العالمي (الولايات المتحدة الأمريكية 18.9 %)، وأنتج كومنولث الدول المستقلة ما نسبته 14.9 % من حجم الإنتاج النفطي العالمي (روسيا الاتحادية 11.9 %)، وأنتجت آسيا الباسيفيك ما نسبته 7.7 % من حجم الإنتاج النفطي العالمي (الصين 4.4 %)، وأنتجت أفريقيا ما نسبته 7.5 % من حجم الإنتاج النفطي العالمي، وأنتجت أمريكا الجنوبية والوسطى ما نسبته 6.8 % من حجم إنتاج النفط العالمي (البرازيل 3.3 %)، وأنتجت أوروبا ما نسبته 3.3 % من حجم الإنتاج النفطي العالمي ونصيب النرويج 2.0 %.

واستهلكت آسيا الباسيفيك نحو 36.3 % من حجم الاستهلاك النفطي العالمي (الصين 14.7 %، الهند 5.3 %، اليابان 3.4 %، وكوريا الجنوبية 2.9 %)، بينما استهلكت أمريكا الشمالية نحو 24.2 % (الولايات المتحدة الأمريكية 19.7 %)، واستهلكت أوروبا وكومنولث الدول المستقلة نحو 19.3 % (روسيا الاتحادية 3.7 %).وتنتج أمريكا الشمالية نحو 29.8 % من حجم إنتاج الغاز الطبيعي العالمي، وتستهلك أمريكا الشمالية أقل مما تنتج من الغاز الطبيعي أي نحو 27.9 % من حجم الاستهلاك العالمي (الولايات المتحدة الأمريكية 22.4 %)، وتستهلك أوروبا وكومنولث الدول المستقلة نحو 26.7 % من حجم استهلاك الغاز الطبيعي العالمي (روسيا الاتحادية 10.4 %)، وتستهلك آسيا الباسيفيك نحو 23.0 % (الصين 9.5 %)، وتنتج نحو 16.8 % من حجم الإنتاج العالمي، وذلك يعني أن تركز استهلاك الغاز الطبيعي مازال أكبر في مواقع إنتاجه.

تتفوق آسيا الباسيفيك على ما عداها بنصيب 75.7 % من حجم إنتاج الفحم العالمي (الصين 50.6 %). وتنتج أوروبا وكومنولث الدول المستقلة ما نسبته 13.3 % من حجم إنتاج الفحم العالمي (روسيا الاتحادية 5.9 %)، بينما تنتج أمريكا الشمالية ما نسبته 7.1 % (الولايات المتحدة الأمريكية 6.4 %). وتستهلك آسيا الباسيفيك ما نسبته 80.8 % من حجم استهلاك الفحم العالمي (الصين 54.8 %)، وتستهلك أوروبا وكومنولث الدول المستقلة نحو 9.2 %، فيما تستهلك أمريكا الشمالية نحو 6.5 %.

وختاماً، لازال النفط يتمتع بصدارة الاستهلاك لمكونات الطاقة، فهو يستحوذ على نحو 31.6 % من الإجمالي، تاركاً نحو 26.7 % للفحم، ونحو 23.5 % للغاز الطبيعي، ونحو 7.5 % للطاقة المتجددة، و6.7 % للطاقة المائية ونحو 4.0 % للطاقة الذرية.

الأداء الأسبوعي للبورصة

كان أداء بورصة الكويت خلال الأسبوع الماضي أقل نشاطاً (يومان عمل، حدادا على وفاة أمير دولة الكويت الشيخ نواف الأحمد الجابر الصباح رحمة الله)، حيث انخفض مؤشر كل من قيمة الأسهم المتداولة، كمية الأسهم المتداولة وعدد الصفقات المبرمة، بينما ارتفع قيمة المؤشر العام (مؤشر الشال). وكانت قراءة مؤشر الشال (مؤشر قيمة) في نهاية تداول يوم الخميس الماضي قد بلغت نحو 607.3 نقطة، بارتفاع بلغت قيمته 6.7 نقطة ونسبته 1.1 % عن إقفال الأسبوع الماضي، بينما ظل منخفضاً بنحو 51.3 نقطة أي ما يعادل 7.8 % عن إقفال نهاية عام 2022.

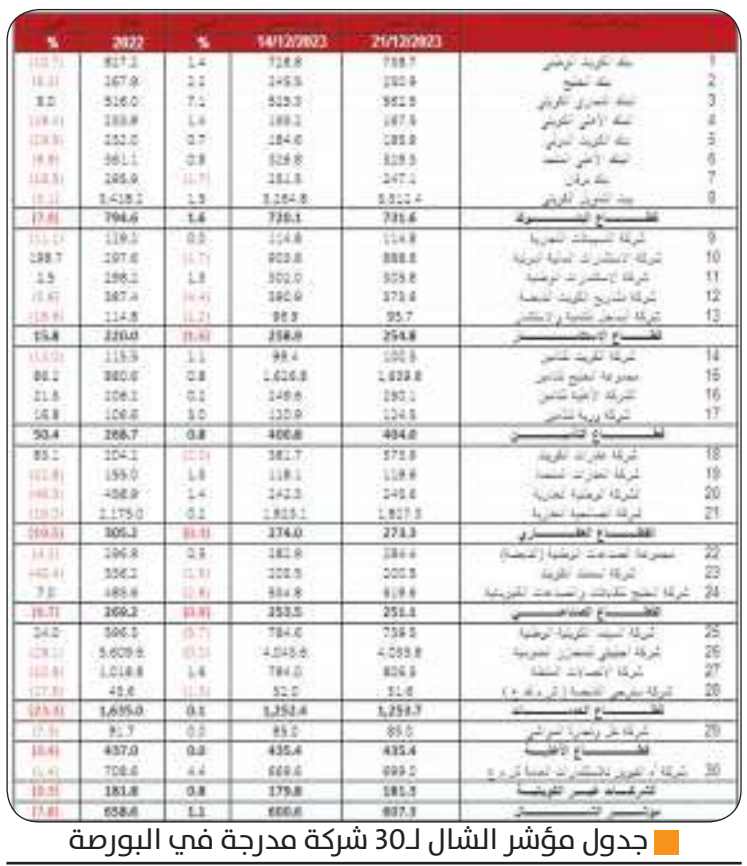

		%	14/12/2023	21/12/2023	%	2022
1	بنك الكويت الوطني	1.4	728.8	738.7	[illegible]	917.1
2	بنك الخليج	2.1	345.5	350.9	[illegible]	367.9
3	البنك التجاري الكويتي	7.1	929.3	982.9	8.0	916.0
4	البنك الأهلي الكويتي	1.6	189.1	187.5	[illegible]	188.9
5	بنك الكويت الدولي	0.7	184.0	185.3	[illegible]	232.0
6	البنك الأهلي المتحد	0.8	326.8	329.5	[illegible]	361.1
7	بنك برقان	(1.7)	251.3	247.1	[illegible]	285.9
8	بيت التمويل الكويتي	1.3	3,264.8	3,312.4	[illegible]	3,418.2
	قطاع البنوك	1.6	720.1	731.6	(7.8)	794.6
9	شركة المشاريع القابضة	0.2	114.8	114.8	[illegible]	119.2
10	شركة الاستثمارات المالية الكويتية	(1.7)	903.8	888.8	198.7	297.6
11	شركة الاستثمارات الوطنية	1.8	302.0	305.8	1.5	299.1
12	شركة مشاريع الكويت القابضة	(4.4)	380.9	373.8	[illegible]	387.4
13	شركة المجموعة المالية والاستثمار	(1.2)	96.8	95.7	[illegible]	114.8
	قطاع الاستثمار	(0.4)	258.0	254.8	15.8	220.0
14	شركة الكويت للتأمين	1.1	99.4	100.5	[illegible]	115.9
15	مجموعة الخليج للتأمين	0.8	1,626.8	1,639.8	86.1	880.6
16	الشركة الأهلية للتأمين	0.1	149.6	150.1	21.8	106.1
17	الشركة الوطنية للتأمين	3.0	120.9	124.5	16.8	106.6
	قطاع التأمين	0.8	400.8	404.0	50.4	268.7
18	شركة عقارات الكويت	(0.5)	581.7	573.8	85.2	104.1
19	شركة العقارات المتحدة	1.8	118.1	119.9	[illegible]	199.0
20	الشركة الوطنية العقارية	1.4	342.3	348.8	[illegible]	458.9
21	الشركة الصناعية العقارية	0.2	1,815.1	1,817.3	[illegible]	2,175.0
	القطاع العقاري	(0.3)	374.0	373.3	109.5	305.3
22	مجموعة الصناعات الوطنية (القابضة)	0.5	382.9	384.6	14.1	396.9
23	شركة أسمنت الكويت	(1.3)	200.5	200.3	[illegible]	356.2
24	شركة الخليج للكابلات والصناعات الكهربائية	(2.8)	884.8	860.8	7.2	489.9
	القطاع الصناعي	(0.8)	253.5	251.8	(8.7)	269.2
25	شركة أسمنت الكويت الوطنية	(0.7)	784.0	778.5	24.0	596.3
26	شركة أجيليتي للتخزين العمومية	(0.3)	4,043.6	4,029.8	[illegible]	5,609.6
27	شركة الأغذية المتحدة	1.6	784.0	796.5	[illegible]	1,014.8
28	شركة مدينة الأعمال (ش.م.ك.م)	(1.3)	51.0	51.0	[illegible]	43.6
	القطاع الخدمي	0.1	1,252.4	1,258.7	(23.3)	1,655.0
29	شركة طرق والجسور الكويتية	0.0	85.0	85.0	(7.1)	91.7
	قطاع الأغذية	0.0	435.4	435.4	(0.4)	437.0
30	شركة زين للاتصالات العالمية	4.4	669.0	699.0	(1.4)	708.6
	المؤشر العام لسوق الكويت	0.8	179.8	181.3	(0.5)	181.8
	مؤشر الشال	1.1	600.6	607.3	(7.8)	658.6

جدول مؤشر الشال لـ30 شركة مدرجة في البورصة

لتمويل المرحلة الأولى من مشروع "الأفنيوز- الخبر"

«الوطني» يوقع اتفاقية تعاون مع «شمول القابضة»

جانب من توقيع الاتفاقية

أعلن بنك الكويت الوطني وضمن تحالف يضم 4 بنوك عن توقيع اتفاقية مع شركة شمول القابضة لتمويل المرحلة الأولى من مشروع الأفنيوز- الخبر وبقيمة 4.35 مليار ريال سعودي.

وضم تحالف البنوك المشاركة في التمويل كلاً من البنك العربي الوطني والبنك السعودي الأول (المعروف سابقا بساب) وبنك الرياض، بالإضافة إلى صندوق التنمية السياحي وذلك بهدف تمويل أعمال بناء المرحلة الأولى من مشروع الأنيوز- الخبر والتي تتضمن المركز التجاري وبرجاً متعدد الاستخدامات.

وحضر مراسم توقيع الاتفاقية نائب رئيس مجلس الإدارة والرئيس التنفيذي لمجموعة بنك الكويت الوطني عصام الصقر، ورئيس مجلس إدارة شركة شمول القابضة محمد بن عبد العزيز الشايع، ورئيس مجموعة الشركات والمصرفية المؤسسية في البنك العربي الوطني لؤي الزاهر، ونائب الرئيس التنفيذي لمصرفية الشركات في بنك الرياض محمد أبو النجا، والرئيس التنفيذي لصندوق التنمية السياحي قصي الفاخري، والرئيس الإقليمي للشركات الدولية للبنك السعودي الأول محمد المحسن.

كما حضر المراسم من البنك نائب الرئيس التنفيذي للمجموعة شيخة البحر، ونائب الرئيس التنفيذي لبنك الكويت الوطني – الكويت سليمان المرزوق، ونائب رئيس مجموعة الخدمات المصرفية للشركات المحلية سليمان الفليج.

ويعد مشروع الأنيوز- الخبر الواقع في الركن الشمالي الغربي من تقاطع طريق الملك سعود مع طريق الأمير سلطان في قلب مدينة الخبر، أحد أكبر وأضخم المشاريع الريادية في المنطقة الشرقية التي ستُحدث تغُيّرًا لمفهوم التسوّق والترفيه، وتعزز من قطاع السياحة في المنطقة وترتقي بخدماتها.

وتبلغ مساحة الأنيوز- الخبر الإجمالية القابلة للتأجير 170،000 متر مربع. ويضم 8 مناطق تسوّق و10 صالات سينما ومساحات خاصة للترفيه، بالإضافة إلى برجين، حيث يضم البرج الأول فندقاً، ويضم البرج الثاني فندقاً، وقاعات مؤتمرات، بالإضافة الى مساحات مكتبية، ومواقف سيارات تتسع لأكثر من 6 آلاف مركبة.والجدير بالذكر أن اعلنت شمول القابضة قبل فترة قريبة عن المقاول الرئيسي للمرحلة الأولى من المشروع، وهما شركتا الكفاح للمقاولات والأحمدية للمقاولات بقيمة عقد إجمالية بلغت 3.660 مليار ريال سعودي.

وتم تأسيس شركة شمول القابضة في عام 2014 من خلال شراكة سعودية كويتية بين 3 شركات عملاقة وهي شركة المباني ومجموعة الفوزان ومجموعة الشايع، وتستند هذه الشراكة على الخبرة الواسعة للشركاء في منطقة الخليج العربي والشرق الأوسط.

والجدير بالذكر أن بنك الكويت الوطني يحتفظ بموقعه الريادي كونه البنك الرئيسي لتمويل الصفقات والمشروعات الكبرى في الكويت والمنطقة، وذلك بفضل قوة ميزانيته العمومية والخبرات الطويلة التي يمتلكها إضافة إلى العلاقات الاستثنائية والمستدامة مع عملائه على الصعيدين المحلي والعالمي.

كما يواصل اقتناص الفرص على الساحة المحلية والإقليمية استناداً إلى دوره التاريخي في قيادة تحالفات الصفقات الضخمة وتمويل المشاريع الإستراتيجية الكبرى في عدد من القطاعات ليرسخ بذلك موقعه الرائد من حيث كونه الشريك الأول لكبرى الشركات المحلية والإقليمية في تمويل خططها التوسعية.

«الغرفة» تشارك في اجتماع مجلس إدارة اتحاد غرف الخليج

لقطة جماعية للمسؤولين

شاركت غرفة تجارة وصناعة الكويت في الاجتماع الـ (63) لمجلس إدارة اتحاد غرف دول مجلس التعاون الخليجي، وذلك في العاصمة القطرية الدوحة، وترأس وفد الغرفة المدير العام رباح عبدالرحمن الرباح، وبمشاركة عماد عبدالله الزيد المدير العام المساعد، وفهد محمد الصغير مدير إدارة العلاقات التجارية.

وتضمن جدول أعمال الاجتماع (63) لمجلس اتحاد الغرف الخليجية مناقشة موضوع إنشاء شركة مقاصة خليجية، كما تم بحث واستعراض موضوع المحتوى المحلي وشهادة المنشأ الخليجية، بالإضافة إلى مشروع برنامج عمل الامانة العامة للاتحاد للعام 2024، ومشروع الموازنة التقديرية للعام 2024.

وتم خلال الاجتماع الـ (63) لمجلس إدارة اتحاد الغرف الخليجية الإطلاع على مخرجات اللقاء التشاوري مع أصحاب المعالي وزراء التجارة والصناعة بدول مجلس التعاون، وسط التأكيد على أهمية تفعيل دور القطاع الخاص الخليجي جنبا إلى جنب مع القطاع الحكومي لتحقيق المزيد من الإنجازات التنموية، ومتابعة المسيرة الخليجية، وتعزيز التعاون والتكامل المشترك بين دول المجلس، كما تم مناقشة دراسة إمكانية إنشاء شركة خليجية لوجستية، واطلع السادة الأعضاء على مشروع جدول أعمال الاجتماع القادم (64) لمجلس الاتحاد.

وقد جدد الأعضاء في الاتحاد التأكيد على أهمية ودور القطاع الخاص الخليجي، وتطلعه للإسراع في تنفيذ مبادرات ومشاريع وبرامج التكامل الاقتصادي الخليجي كافة، كالاتحاد الجمركي والسوق الخليجية المشتركة، وذلك بالتعاون مع الأمانة العامة لمجلس التعاون الخليجي.

وشهد اجتماع مجلس إدارة اتحاد الغرف الخليجية أيضا استعراض التحديات الاقتصادية المستجدة على الصعيدين الإقليمي والعالمي، وتم التأكيد على أهمية العمل الجماعي وتكثيف التعاون والتخطيط المشترك بين الدول الأعضاء لمواجهتها، والعمل الجاد على تعزيز نمو الاقتصادات الخليجية وضمان استقرارها وتطورها وتكاملها.